الأمم المتحدة S/2017/165

مجلس الأمن

Distr.: General
23 February 2017
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بوروندي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) الذي طلب مني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في بوروندي مرة كل ثلاثة أشهر، بما في ذلك عن أي أحداث عامة تتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف، وكذلك عن الخطوات اللازمة لكفالة نشر عنصر شرطة الأمم المتحدة والتعديلات الممكنة لعنصر شرطة الأمم المتحدة على النحو المشار إليه في الفقرتين ١٣ و ١٤ من ذلك القرار. وقد قام مستشاري الخاص بإطلاع المجلس على الحالة في بوروندي يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة منذ اعتماد القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، ويقدم تفاصيل حول حالة تنفيذ القرار وكذلك الجهود التي يبذلها مستشاري الخاص ومنظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – التطورات السياسية

٢ – انقضى ما يقرب من عامين منذ بداية الأزمة السياسية في بوروندي، التي اندلعت نتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهو الحزب الحاكم، بدعم ترشيح الرئيس بيير نكورونزيزا لفترة ولاية ثالثة. ومنذ ذلك الحين، تعمق المأزق السياسي. كما زاد تضييق الحيز السياسي من خلال القمع. وبدلا من الحوار الهادف، اتخذ تبادل وجهات النظر السياسية في المقام الأول شكل اتهامات واتهامات مضادة موجهة عبر وسائط الإعلام الاجتماعية وفي البيانات العامة. وفي تطور جديد، اقترح الرئيس نكورونزيزا في بيان أدلى به في نهاية عام ٢٠١٦ أنه قد يسعى لقضاء

270217 270217 17-02688 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

فترة ولاية رابعة في منصبه ”إذا قرر الشعب البوروندي تغيير الدستور وفقا لرغباته“. وينطوي هذا البيان على إمكانية انزلاق البلد إلى أزمة أعمق.

٣ - ولم تسفر الجهود الإقليمية لحل الأزمة من خلال إجراء حوار حقيقي وشامل تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا بعدُ عن تحقيق أي انفراج. وفي الوقت نفسه، هناك شواغل جدية حول شمولية ومشروعية عملية ”الحوار الوطني بين الأطراف البوروندية“ تحت رعاية اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية التي أنشأتها الحكومة. وتضمنت الاستنتاجات الواردة في التقرير المؤقت للجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية الذي صدر في آب/أغسطس ٢٠١٦، إزالة الحدود المفروضة على فترات الرئاسة وتعديلات دستورية أخرى من شأنها إذا اعتُمدت، أن تقوض اتفاق أروشا.

٤ - وبينما قررت الحكومة الانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتعليق التعاون والعمل المشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورفض التعاون مع لجنة التحقيق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان، لا تزال ترد أنباء عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على نطاق مثير للقلق. وفي الوقت نفسه، لم توقع الحكومة بعد على مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن نشر مراقبين لحقوق الإنسان وخبراء عسكريين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال علاقات الحكومة مع الشركاء الثنائيين الرئيسيين متوترة مع استمرار الحكومة في عزو الأزمة إلى التدخل الخارجي. وبينما تصر الحكومة على أن الوضع في البلد قد أصبح طبيعيا، يواصل قادة المعارضة السياسية والمجتمع المدني الدعوة إلى تحرك دولي عاجل لتجنب خطر حدوث مزيد من التدهور، وانتشار أعمال العنف والفظائع الجماعية على نطاق واسع. وعلى الرغم من تراجع العنف العلني وانخفاض عدد حوادث المواجهة المسلحة، ما زالت ترد تقارير عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والاختفاء القسري، والعنف القائم على نوع الجنس، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية والتعذيب وسوء المعاملة، واكتشاف جثث مجهولة الهوية. وتثير القلق بوجه خاص الادعاءات التي تفيد حدوث أكثر من ٢٠٠ حالة من حالات الاختفاء القسري منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وثقت مفوضية حقوق الإنسان ٥٩٣ انتهاكا للحق في الحياة ويتواصل اعتقال المئات من الناس كل شهر.

٥ - ويعيش العديد من البوروندين في خوف نتيجة لانتشار القمع على نطاق واسع وزيادة الترهيب الذي يمارسه جناح الشباب في الحزب الحاكم (الإمبونيراكور). وهناك أيضا تقارير غير مؤكدة عن اعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان ترتكب ضد أنصار الحكومة

وقوات الأمن. وقد تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتردي على نحو متزايد، وحتى مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠١٧، فر نحو ٠٠٠ ٣٨٧ بوروندي من البلد منذ بداية الأزمة. وتشير توقعات مفوضية حقوق الإنسان لعام ٢٠١٧، إلى أن هذا العدد سيتجاوز ٠٠٠ ٥٠٠ بوروندي.

التطورات الداخلية

٦ - بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، عقد حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، مؤتمرا استثنائيا في غيتيغا، لإعادة تشكيل هيكل قيادة الحزب، تم فيه تعيين اللواء ايفاريست ندايشيميي في منصب الأمين العام للحزب. كما أكد المؤتمر رئاسة الرئيس نكورونزيزا لمجلس حكماء الحزب، الذي يعتبر بمثابة الهيئة الاستشارية الرئيسية للحزب.

٧ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، دعا الرئيس نكورونزيزا في خطاب ألقاه في روتيغاما بمقاطعة مورامفيا، أعضاء حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية إلى توخي الحذر ''بينما يتواصل القتال''، محذرا من أن ''هذه الولاية هبةٌ من عند الله، وأي شخص يعارض هذه الولاية، سواء كان أجنبيا أو مواطنا، سوف يواجه عقاب الله''.

٨ - ويوشك الحوار بين الأطراف البوروندية الذي يجري تحت رعاية اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية على الانتهاء. وحتى الآن، أكملت اللجنة المؤلفة من ١٥ عضوا جميع جلسات الحوار التي عُقدت على مستوى المقاطعات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد، كما عقدت لقاءات مع بعض البوروندیين الذين يعيشون في المنفى. وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، أعلن رئيس اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، المونسنيور جوستين نزويسابا، عن تقديم التقرير المؤقت للجنة، ''تقارير عن إنجازات اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية''، إلى كل من الرئيس والهيئة التشريعية الوطنية. وعرض التقرير المؤقت التوصيات الأولية التي انبثقت عن جلسات الحوار، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من المواطنين طالبوا بإنهاء القيود على فترات الرئاسة وأعربوا عن دعمهم لسيادة الدستور تجاه اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠. وجاء في التقرير أيضا أن ''البوروندیين'' لا يرغبون في أن يحتفظ الرؤساء السابقون بعضوية مجلس الشيوخ مدى الحياة، وأن ''المواطنين'' يعتبرون أن أوجه القصور في الدستور هي مصدر النزاع السياسي وانعدام الأمن، وأن المواطنين يرغبون في إدخال تعديلات على بعض التشريعات القائمة المتعلقة بالأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ولم يشارك العديد من قادة

المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في هذه العملية، وأعرب معظمهم عن قلقهم البالغ إزاء ما يرونه من الافتقار إلى الشمول والشفافية، وادعوا أن العملية خاضعة لسيطرة الحكومة بهدف الوصول إلى نتيجة سياسية محددة سلفا.

٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقد وزير الداخلية اجتماعا في غيتيغا ضمّ ممثلي الأحزاب السياسية والأطراف السياسية الفاعلة، لمناقشة دور القادة السياسيين في إطار السلام والحوار استعدادا للانتخابات المقررة في عام ٢٠٢٠. ووقع المشاركون في المؤتمر قرارا يتألف من ٢٩ مادة، تضمن توصيات بشأن إعادة عملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تيسّرها جماعة شرق أفريقيا إلى بوروندي من أجل إيجاد أوجه تآزر مع اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، وإنشاء لجنة وطنية تُكلف باقتراح تعديلات دستورية بما يتماشى مع النتائج التي خلُصت إليها اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية. كما أوصى الاجتماع بتعزيز آليات رصد المنظمات غير الحكومية.

١٠ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وافق مجلس الوزراء على إنشاء لجنة لمراجعة الدستور وتكليفها بدراسة التعديلات التي ستُدخل على الدستور. وقيل إن اللجنة مكلفة بتحليل مواد الدستور المطلوب تعديلها لكي تنظر فيها الحكومة واقتراح مشروع الدستور المعدّل بالاتفاق معها. كما أشار المجلس إلى أنه استرشد في قراره بما يلي: (أ) التوصيات بشأن التعديلات الدستورية الواردة في تقارير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان؛ و (ب) القرار الذي اتخذ في الاجتماع المعقود في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بين الأحزاب السياسية والزعماء السياسيين؛ و (ج) ضرورة مواءمة بعض المواد مع قانون جماعة شرق أفريقيا. وقد انتقدت أحزاب المعارضة السياسية والمجتمع المدني قرار المجلس، محذرة من أن أي انتهاك متعمد للدستور واتفاق أروشا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة السياسية الراهنة.

١١ - وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، طلب وزير الخدمة المدنية والعمل والعمالة إلى دوائر الإدارة العامة، بناء على تعليمات من مجلس الشيوخ، استكمال دراسة استقصائية للتحقق من احترام التنوع المطلوب بموجب الدستور. وقد طُلب في الدراسة الاستقصائية، في جملة أمور، تحديد نوع الجنس والعرق والأصل الإقليمي لجميع موظفي الخدمة العامة. وفي حين تطلب المادة ١٤٣ من الدستور أن يعكس الملاك الوظيفي للإدارة العامة تنوع الأمة، فقد أثارت الدراسة الاستقصائية قلقا واسع النطاق من الاستهداف العرقي.

١٢ - وقد تُوج ''أسبوع الصلاة'' الذي أمّه الرئيس نكورونزيزا في مقاطعة روتانا ببيان صدر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر وخطاب موجه إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٦. وكرر الرئيس في جملة أمور، رفضه للدخول في حوار مع البوروندیين المغتربين الذين صدر بحقهم أمر اعتقال، وادعى بأن النزاعات التي شهدتها بوروندي على مر تاريخها منذ الاستقلال قد اندلعت بتحريض من ''مجموعة صغيرة من الناس'' نفسها. وأضاف أن أفضل سبيل لدعم جهود التيسير التي تضطلع بها جماعة شرق أفريقيا، هو عن طريق المساعدة على التحضير لانتخابات عام ٢٠٢٠. وقال الرئيس إن لجنة الإصلاح الدستوري سوف تدرس التعديلات التي ترمي إلى مواءمة الدستور مع الاتفاقيات الدولية، بما فيها معاهدة جماعة شرق أفريقيا، وسوف تضع في اعتبارها توصيات اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية. وأشار أيضا إلى احتمال ترشحه في عام ٢٠٢٠، رهنا بالإصلاح الدستوري وتأييد السكان.

١٣ - ولا تزال المعارضة منقسمة إلى حد كبير بين المعارضة السياسية والمعارضة المسلحة، وكذلك بين أولئك الذين ما زالوا مقيمين في بوروندي والموجودين في المنفى. وقام أعضاء المعارضة باتهام الحكومة بشن اعتقالات تستهدف شخصيات محددة وغير ذلك من أشكال الترهيب، بينما تحاول أيضا استمالة بعض عناصر المعارضة في المنفى للعودة إلى بوروندي.

الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا

١٤ - تم عقد ثلاثة اجتماعات في إطار عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا بقيادة يويري كاتوغا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، كوسيط، ورئيس تترانيا السابق بنجامين وليام مكابا، كميسر - كان أولها في عنتيبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والاجتماعان الآخران في أروشا في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٦ على التوالي. وقد أجرى الميسر حتى الآن، مشاورات منفصلة مع الحكومة وبعض أعضاء المعارضة السياسية. ومع ذلك، لم يجتمع بعد مختلف أصحاب المصلحة للدخول في حوار وجها لوجه. وعلى الرغم من التزام حكومة بوروندي المعلن بعملية الحوار الإقليمية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، فقد رفضت مرارا وتكرارا التعامل مع الجهات التي يُدعى أنها تورطت في محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٥ ومع قادة المجتمع المدني من حركة وقف الولاية الثالثة. وما فتئت الحكومة تدعو إلى إعادة الحوار إلى بوروندي ودمجه مع عملية اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، وهي خطوة ترفضها جماعة شرق أفريقيا.

١٥ - وفي ضوء الصعوبات التي تعترض الشروع في عملية حوار حقيقية، دعا الميسر مكابا حكومات المنطقة إلى ممارسة الضغط على الحكومة والمعارضة من أجل الالتزام بالمشاركة في الحوار بحسن نية ودون شروط مسبقة. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عُقد مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا في دار السلام، تترانيا، وأقر مجموعة من التوصيات التي اقترحها الميسر

التابع للجماعة، بما فيها التوصية ''بالحاجة الملحة لمشاركة رؤساء الدول شخصيا في إقناع الأطراف بالالتزام بالدخول في حوار جاد وشامل دون شروط مسبقة''. وفي أعقاب مؤتمر القمة، قام الميسر مكابا بوضع خارطة طريق لعملية الحوار وقدمها إلى الوسيط، الرئيس موسيفيني، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتنص خارطة الطريق على إجراء سلسلة من اللقاءات في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، يتوقع أن تتوّج بالتوصل إلى ''اتفاق نهائي'' في حزيران/يونيه.

١٦ - وقام الميسر مكابا بزيارة بوجمبورا في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أجرى الميسر مشاورات مع الرئيس نكورونزيزا، والأمين العام لحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والأطراف السياسية الأخرى صاحبة المصلحة، بشأن خارطة الطريق المقترحة. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في ختام زيارته، أدلى الميسر ببيان أكد فيه على مشروعية الولاية الثالثة للرئيس نكورونزيزا وقال إن الحوار ينبغي أن يركز على التحضير لانتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٢٠.

١٧ - وأعرب بعض زعماء المعارضة والمجتمع المدني عن استيائهم من بيان الميسر. وفي البيان الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن ائتلاف المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون أن الميسر قد أسقط أهليته كميسّر بتأكيده شرعية الرئيس نكورونزيزا، ''مستبعدا'' بذلك معظم أعضاء المعارضة. وقد أهاب المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون ''بجميع القوى الحية في بوروندي التي تعارض الولاية الثالثة'' أن تواصل ''الكفاح من أجل الحفاظ على اتفاق أروشا وسيادة القانون في بوروندي''. وفي رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر وموجهة إلى الميسر مكابا، ذكر جان ميناني، رئيس المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون، أن المجلس لم يعد يعترف به كميسر لأنه ''أنكر سبب النزاع في بوروندي''. وقام العديد من كيانات المجتمع المدني التي تنتمي إلى حركة ''مواطنون من أجل وقف الولاية الثالثة'' (الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء التعذيب، ورابطة حماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين، ومنتدى تعزيز المجتمع المدني في بوروندي، ومنتدى التوعية والتنمية، والرابطة البوروندية لحقوق الإنسان إيتيكا، وشبكة نجدة ضحايا التعذيب) باتهام الميسر بالتحيز لصالح النظام، وطلبت عقد اجتماع مع الرئيس موسيفيني، وسيط جماعة شرق أفريقيا.

١٨ - وعقد الميسر مكابا دورة أخرى في أروشا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ شباط/فبراير ووُجهت الدعوة لحضورها إلى قائمة شاملة جامعة من المشاركين. ولم تحضر الحكومة الدورة وإن شارك فيها وفد عن حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم. وسافر إلى أروشا أيضا وفد عن المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون يرأسه الدكتور جان مينابي للاجتماع بالميسّر مكابا. واندلعت مظاهرات في بوجومبورا وغيتيغا وأنحاء أخرى من البلد احتجاجا على مشاورات أروشا ومشاركة ما يسمى ''بالانقلابيين''. وبينما كانت دورة الحوار جارية، طلبت حكومة بوروندي إلى حكومة تترانيا اعتقال العديد من المشاركين في الحوار ممّن دعاهم الميسّر لحضور الدورة. ودعا الميسر مكابا في بيانه الختامي الذي أدلى به في ١٩ شباط/فبراير جماعة شرق أفريقيا إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي بشأن بوروندي بغية مناقشة ''العراقيل التي تعترض العملية''.

باء - التطورات الأمنية

١٩ - لا يزال الوضع الأمني هشا. وعلى الرغم من انحسار حوادث العنف العلني والاشتباكات بين الجماعات المسلحة وقوات الأمن والدفاع الحكومية لبعض الوقت، لا تزال ترد ادعاءات يومية عن الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والتعذيب والاختفاء القسري واكتشاف الجثث. واستمرت عمليات البحث والتطويق اليومي التي تقوم بها الشرطة أو الفرق العسكرية المشتركة مع الشرطة في أحياء بوجمبورا، ولا سيما في موساغا ونياكابيغا، التي تعتبر على نطاق واسع من النقاط الساخنة للاحتجاجات المضادة للولاية الثالثة. وفي حين شهدت المرحلة الأولى من الأزمة في عام ٢٠١٥ تركز حوادث العنف إلى حد كبير في العاصمة وما حولها، فقد وردت طوال عام ٢٠١٦ تقارير منتظمة عن وقوع حوادث في أجزاء أخرى من البلد، وخاصة في البؤر الساخنة المحلية في مقاطعات بوروري، وسيبيتوكي، وغيتيغا، وكيروندو، وماكامبا، وموينغا ونغوزي، ورومنغي وروتانا ورويغي.

٢٠ - والأهم من ذلك، أنه كانت هناك تقارير عن زيادة الأنشطة التي تقوم بها ميليشيا شباب الحزب الحاكم الإمبونيراكور. وهذا ما يسهم في أجواء انعدام الأمن وخلق مناخ من الخوف. ووردت تقارير منتظمة عن ممارسات التخويف والنشاط الإجرامي، وسوء المعاملة، والدوريات الليلية والتدريبات شبه العسكرية في عدد من المحافظات. وتفيد التقارير بأن ميليشيا الإمبونيراكور تشارك أيضا بشكل روتيني في عمليات مشتركة مع الشرطة وأجهزة المخابرات، وذُكر أنها ضالعة في العديد من حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء وسوء المعاملة والقتل وبعض حالات العنف الجنسي.

٢١ - وقد تأكدت هشاشة الوضع الأمني كذلك من جراء محاولة اغتيال المستشار الرئاسي ويلي نياميتوي يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أصيب خلالها نياميتوي بجراح وتوفي أحد حراسه. وفي ١ كانون الثاني/يناير، اغتيل وزير المياه والبيئة والتخطيط، إيمانويل نيونكورو. ولا يزال الحادث قيد التحقيق.

٢٢ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الشيوخ بالإجماع مشروع القانون المتعلق بإدارة وتنظيم قوات الدفاع الوطني. ولم توافق المحكمة الدستورية بعدُ على القانون كما لم يعلن الرئيس بعد عن إصداره. وعلّق المتحدث باسم قوات الدفاع الوطني على مشروع القانون، مشيرا الى ما يلي: (أ) تغيير اسم قوات الدفاع الوطني إلى قوات الدفاع الوطني لبوروندي، و (ب) إعادة تنظيم هياكل القيادة المحلية المعروفة حاليا باسم المناطق العسكرية، و (ج) إعادة تنظيم قوات الدفاع الوطني لبوروندي في شكل دوائر متعددة. وقد تعرض القانون لانتقادات بسبب ما يتوخاه من إنشاء نظام جنود الاحتياط، حيث أعربت المعارضة من خشيتها من أن يؤدي ذلك إلى إضفاء الطابع القانوني على استخدام ميليشيا الإمبونيراكور والمقاتلين السابقين لقوات الدفاع عن الديمقراطية التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية كميليشيا حزبية.

٢٣ - ويظل تماسك قوات الأمن عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار في البلد. وتعتبر التقارير التي تشير إلى زيادة استهداف أفراد القوات المسلحة البوروندية السابقين مصدر قلق كبير. وعلى الرغم من الحفاظ على التماسك حتى الآن، فإن زيادة استهداف مسؤولين رفيعي المستوى، بمن فيهم ضباط قوات الدفاع الوطني، فضلا عن وقوع أحداث سياسية أو أمنية غير متوقعة، تضع هذا التماسك على المحك. وقد تم اعتقال ثمانية عشر شخصا، من بينهم خمسة على الأقل من أفراد القوات المسلحة البوروندية السابقين وحكم عليهم بالسجن لمدة ٣٠ عاما بزعم قيامهم، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، بمهاجمة معسكر للجيش في موكوني بمقاطعة موينغا. وقد وصف مسؤولو الحكومة الحادث بأنه ”محاولة سرقة من قبل عصابة منظمة“، ولكن قادة المعارضة ادعو بأن الحادث كان من تلفيق الحكومة لتبرير شن حملة من القمع. وذكر ثمانية من المدانين أنهم تعرضوا لتعذيب شديد. كما تم اكتشاف ثلاث جثث بالقرب من القاعدة بعد وقت قصير من الحادث، بما في ذلك جثة ضابط صف اعتقلته الشرطة أثناء الحادث، وعثر على جثته مقطوعة الرأس.

مسائل الأمن الإقليمي

٢٤ - لا تزال العلاقات بين بوروندي ورواندا متوترة. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، لوحظ وقوع حوادث حدودية منعزلة، وفرض قيود على التجارة والتنقل. وفي ٢٩ تموز/

يوليه، قرر مجلس الوزراء وقف تصدير جميع المنتجات الغذائية إلى البلدان المجاورة، وقيل إن ذلك كان ردا على عدم كفاية الإنتاج المحلي. وفي ٢٣ آب/أغسطس، قررت الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا التحقيق في المسائل التي تؤثر على التجارة وحرية حركة المواطنين بين بوروندي ورواندا. وقامت قوات الأمن البوروندية في كثير من الأحيان باعتقال الأفراد المسافرين إلى رواندا والقادمين منها، وكذلك الأمر بالنسبة لتترانيا.

٢٥ - ويستمر الإبلاغ عن وقوع حوادث أمنية تتورط فيها جماعات مسلحة بوروندية، يُزعم أنها تستخدم بعض المناطق في إقليم جنوب كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية كقاعدة خلفية لشن عمليات عبر الحدود في بوروندي. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت بلدية غيهانغا، بمقاطعة بوبانزا، في بوروندي على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية موقعا لحوادث متواصلة بين القوات المسلحة البوروندية والشرطة الوطنية البوروندية وعناصر يفترض أنهم من ميليشيا نزابامبيما التابعة لقوات التحرير الوطنية.

جيم - حالة حقوق الإنسان

٢٦ - تلقت مفوضية حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير مزاعم عن وقوع انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان وقامت بتوثيقها، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء والاعتقالات والاحتجازات التعسفية وحالات الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، وادعاءات تتعلق بوجود أماكن احتجاز غير قانونية، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. ولاحظت المفوضية حدوث زيادة في الادعاءات المتعلقة بالاختفاء القسري حيث ورد أكثر من ٢١٠ ادعاءات في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالمقارنة مع ٧٧ حالة وثقتها المفوضية في الفترة من نيسان/أبريل إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأفادت المفوضية بأن ما لا يقل عن ٣٠ شخصا قد قتلوا في الأشهر الأربعة الأخيرة، كما أفادت أن هناك اتجاها تصاعديا في اكتشاف جثث الموتى، حيث عُثر على ما لا يقل عن ٢٢ جثة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢٧ - ولا يزال يجري اعتقال مئات من الناس، بما في ذلك الباعة المتجولون والأطفال، في كل شهر. ويعتقل معظمهم للاشتباه في ضلوعهم في تقويض أمن الدولة الداخلي، والمشاركة في السطو المسلح، وذلك ''لأغراض التحقيق'' أو ببساطة لأنهم يسافرون إلى المحافظات الأخرى أو الدول المجاورة أو منها. وتفيد التقارير بأن أفراد ميليشيا الإمبونيراكور يتصرفون على نحو متزايد بوصفهم من عناصر إنفاذ القوانين، بما في ذلك من خلال إلقاء القبض

بصورة غير مشروعة على الناس وتسليمهم إلى الشرطة أو القيام بعمليات مشتركة مع السلطات المحلية ومع الشرطة أحيانا أخرى. كما تشير التقارير إلى وضع استراتيجية لنقل المعتقلين من مقاطعة إلى أخرى، وأحيانا لعدة مرات خلال فترة قصيرة من الزمن، مما ينطوي على احتمال خطر الاختفاء القسري.

٢٨ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وقع الرئيس مرسوما بالعفو عن فئات معينة من المعتقلين. وسيؤدي تنفيذ هذا المرسوم، الذي سيستفيد منه، على حد قول وزارة العدل، حوالي ٥٠٠ ٢ معتقل، إلى الإسهام في التخفيف من اكتظاظ السجون في بوروندي. وحتى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغ مجموع السجناء الذين تم إطلاق سراحهم عملا بالمرسوم ١ ٠٣٣ سجينا، بينهم ٢٥ طفلا. ويقال إن العفو شمل ٥٨ عضوا على الأقل من أعضاء الحركة من أجل التضامن والديمقراطية ولكن لم يفرج عنهم جميعهم. وتم استبعاد بعض الجرائم من العفو الرئاسي، كتقويض الأمن الداخلي. وقد أصبحت هذه الجرائم المبرر الرئيسي لاعتقال أعضاء أحزاب المعارضة ومحاكمتهم ومعاقبتهم.

٢٩ - وتشير التقارير إلى أن أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة، وكذلك من يُفترض أنهم من المعارضين، لا يزالون يقعون ضحايا للاعتقالات التعسفية والاحتجاز وسوء المعاملة والاختفاء القسري. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ألقي القبض على ما لا يقل عن ٣٥ من أعضاء أحزاب المعارضة السياسية (٢٦ من جبهة التحرير الوطني/رواسا، وواحد من قوات التحرير الوطني/نزابامبيما، وواحد من الاتحاد من أجل السلام والتنمية - زيغامبيبانغا، وأربعة من اتحاد التقدم الوطني، وثلاثة من الحركة من أجل التضامن والتنمية)، وتعرض ١٠ على الأقل منهم لضروب سوء المعاملة أو التعذيب. وكان جنود القوات المسلحة البوروندية السابقون يُستهدفون بشكل متزايد من جانب قوات الأمن الوطني، حيث تعرض العديد من الأفراد للاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، لا سيما في أعقاب الهجوم المزعوم على موكوني.

٣٠ - ولا يزال الجناة الذين يُدعى ارتكابهم لانتهاكات حقوق الإنسان يستفيدون من الإفلات التام من العقاب، ولم يُبذل سوى جهد ضئيل جدا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر الدولة أو ميليشيا الإمبونيراكور.

٣١ - وفي حين لم تتمكن مفوضية حقوق الإنسان من توثيق حالات العنف الجنسي والجنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن ذلك قد يعزى في المقام الأول إلى استمرار مناخ الخوف، وعدم الثقة في السلطات والنظام القضائي، والوصمة المرتبطة بالعنف الجنسي والجنساني عموما والتي تمنع الناجين من الإبلاغ والحصول على الخدمات. وتشير المعلومات

الواردة من مصادر مفتوحة نقلا عن اللاجئين البوروندیين إلى أن النساء والفتيات يتعرضن للعنف الجنسي والجنساني أثناء فرارهن من البلد.

٣٢ - ولجأ عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين وأعضاء منظمات المجتمع المدني إلى الفرار من البلد، ويواجه أولئك الذين لا يزالون يعملون في بوروندي مخاطر كبيرة. وظلت حرية التعبير وحرية وسائط الإعلام في بوروندي خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقيدة. ولا تزال الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الرقابة على وسائط الإعلام البوروندية كمرصد الصحافة في بوروندي والرابطة البوروندية للمذيعين في حالة من الشلل، بينما علقت الحكومة نشاط منظمة الصحفيين البوروندیين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣٣ - ولا يزال الصحفيون العاملون في وسائط الإعلام الخاصة والمستقلة يتعرضون للمضايقات من خلال عمليات الاعتقال التعسفي أو الاحتجاز أو الاختفاء القسري. وفي ضوء القيود المفروضة على وسائط الإعلام الخاصة، فقد أصبحت وسائط التواصل الاجتماعي بمثابة مصدر بديل ومنصة لتبادل المعلومات التي لم يتم التحقق منها في كثير من الأحيان عن أحداث أمنية وانتهاكات لحقوق الإنسان، مما ساهم في تداول التكهنات والشائعات.

٣٤ - ولا تزال منظمات المجتمع المدني عرضة للقمع. ففي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وقع وزير الداخلية أمراً وزارياً بإزالة خمس منظمات من سجل منظمات المجتمع المدني. وشملت هذه المنظمات: منتدى تعزيز المجتمع المدني، ومنتدى التوعية والتنمية، والجماعة المسيحية للعمل على إلغاء التعذيب، ورابطة حماية حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين وشبكة المواطنين للتحقيقات. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر وزير الداخلية أمراً ثانياً بتعليق نشاط خمس منظمات أخرى لفترة غير محددة، وهي ائتلاف المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، والتحالف البوروندي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتحاد البوروندي للصحفيين، والرابطة البوروندية لحقوق الإنسان إيتيكا، ومنظمة إنقاذ ضحايا التعذيب في بوروندي. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تم فرض حظر دائم على الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان إيتيكا، التي تعد من أقدم المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في بوروندي وأكثرها تمتعها بالاحترام.

٣٥ - وتم فرض قيود إضافية بتاريخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عندما اعتمدت الجمعية الوطنية في بوروندي تشريعات تتطلب من منظمات المجتمع المدني التي يقع مقرها في الخارج أو الممولة من الخارج إيداع نسبة الثلث من ميزانيتها التشغيلية في المصرف المركزي

لبوروندي، وتسديد مرتبات جميع موظفيها (بما في ذلك الأجانب) بالفرنك البوروندي، واحترام الحصص العرقية في استخدام الموظفين المحليين. وقد اعتمد مجلس الشيوخ القانون وأصدره رئيس الدولة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، علقت الحكومة تعاونها مع مجموعة من آليات حقوق الإنسان. ودعت لجنة مناهضة التعذيب إلى عقد جلسة استعراضية استثنائية بشأن بوروندي يومي ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه. وكان من المقرر أن يجتمع أعضاء اللجنة بوفد بوروندي يرأسه وزير العدل، لمناقشة الخطوات المتخذة للتحقيق فيما يُرتكب من عمليات إعدام بإجراءات موجزة، واحتجازات تعسفية، وتعذيب وسوء معاملة في حق أعضاء المعارضة والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجوم الذي تعرض له رئيس الرابطة البوروندية لحماية حقوق الإنسان والمحتجزين، بيير - كلافيه مبونيمبا في آب/أغسطس ٢٠١٥ وقتل ابنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. لكن في ٢٩ تموز/يوليه، وفي خطوة غير مسبوقة، انسحب وفد الحكومة البوروندية من الجلسة. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه موجهة إلى المفوضية، أشارت الحكومة إلى أن أعمال الجلسة تستند إلى تقارير لم تطّلع عليها الحكومة مسبقا، وطلبت مهلة إضافية للرد. وردا على ذلك، أعربت اللجنة عن أسفها لغياب الحكومة خلال جلسة الحوار المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه، وأكدت أنها تقيدت بالإجراءات المقررة.

٣٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت بعثة التحقيق المستقل بشأن بوروندي، المضطلع بها عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/٢٤، تقريرها النهائي الذي أشارت فيه إلى وجود نمط منهجي من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، حددت بعضها باعتبارها قد تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية، ارتكبها في المقام الأول عملاء الدولة والجهات المرتبطة بهم. وأشار التقرير أيضا إلى ادعاءات تفيد ارتكاب المعارضة المسلحة تجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات قتل واغتيالات تستهدف شخصيات محددة وهجمات بالقنابل اليدوية، تسببت في وقوع إصابات في صفوف السكان. ووصفت السلطات البوروندية التقرير بأنه ''تقرير سياسي'' وأنه ''حافل بالأكاذيب''. وبالمثل، أصدر حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم بيانا صحفيا في ٢٢ أيلول/سبتمبر أعرب فيه عن رفضه نتائج التقرير بوصفها نتائج ''لم يتم التحقق منها'' و ''متحيزة بشكل خطير''، وطلب إلى الأمم المتحدة أن تعتبر التقرير باطلا، مع

التأكيد من جديد على ”تمسك الحزب بمبادئ حقوق الإنسان“. ونُظمت احتجاجات مناهضة لنشر التقرير في الفترة ما بين ٢٢ و ٣٠ أيلول/سبتمبر، معظمها في بلدية بوجومبورا، ولكن أيضا في العديد من المقاطعات الأخرى، بما في ذلك أمام مكتب مفوضية حقوق الإنسان.

٣٨ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراره ٢٤/٣٣ الذي أنشأ فيه لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي. وفي بيان صحفي مؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة رفضها القرار باعتباره ”غير قابل للتطبيق في بوروندي“. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الخبراءَ الثلاثةَ لبعثة التحقيق المستقل بشأن بوروندي أشخاصا غير مرغوب فيهم في بوروندي.

٣٩ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة وقف جميع أوجه التعاون والتآزر مع مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي بسبب ”تواطئه“ في إعداد تقرير بعثة التحقيق المستقل بشأن بوروندي.

٤٠ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أخطرت الحكومة رسميا الأمين العام بانسحابها من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٤١ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تقريره السنوي عن أنشطته في مجال التحقيقات الأولية. وأكد التقرير أن التحقيقات الأولية ستتواصل على الرغم من انسحاب بوروندي من نظام روما الأساسي، و ”قد تشمل أيضا أي جرائم أخرى قد تُرتكب، في إطار نفس الوضع، في بوروندي إلى أن يصبح الانسحاب نافذا“ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٤٢ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية والجنسانية رفض الحكومة التعاون مع لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، عملا بقراره ٢٤/٣٣، عقب تعيين الأعضاء الثلاثة من جانب رئيس مجلس حقوق الإنسان. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استُؤنفت الاحتجاجات السلمية التي ترعاها الحكومة ضد لجنة التحقيق في جميع أنحاء البلد.

٤٣ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، وهي تتصرف بموجب إجرائها الخاص بالإنذار المبكر والعمل العاجل، عن بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان، وإزاء التقارير التي تفيد قيام ميليشيات مسلحة بترويع السكان، وقيام وزارة الخدمة المدنية في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بإصدار استبيان يطلب من جميع موظفي

الخدمة العامة تحديد انتمائهم الإثني، وتواتر لجوء المسؤولين الحكوميين إلى استخدام خطاب الكراهية والتحريض على العنف الإثني، وأعداد البوروندیين الذين يلتمسون اللجوء في البلدان المجاورة. وحثت اللجنة الحكومةَ على التقيد بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، والامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الإثنية في البلد.

التحريض على الكراهية والعنف

٤٤ - ما فتئت الشخصيات السياسية منذ بداية الأزمة تستخدم العبارات التحريضية المشحونة بالكراهية في خطاباتها وعبر وسائط التواصل الاجتماعي، وفي البيانات وفي الصحافة، داعية السكان إلى ''حماية'' البلد ضد ما يسمى بالخونة والمدبّرين الذين يُدعى أنهم يسعون إلى زعزعة استقرار بوروندي. وقد تضمن هذا الخطاب التحريض على العنف، وكذلك على شن الهجمات ضد المعارضة والمجتمع المدني، مع اتهام البلدان المجاورة بالتورط في محاولات الاغتيال. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وخلال احتجاجات نُظمت في رومونج ضد تعيين الأعضاء الثلاثة في لجنة التحقيق في بوروندي، أشار إيفاريست نداييشيمي، الأمين العام للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، إلى أن الشعب البوروندي برمته مستعد ''للتعامل بجدية'' مع كل من يحاول زعزعة النظام. ووصف البوروندیين الذين يقيمون خارج البلد بأنهم ''خونة''، واتهمهم بمحاولة زعزعة استقرار البلد بمساعدة من قوى أجنبية. ورددت عناصر الإمبونيراكور شعارات معادية للمعارضة، وأناشيد انتصارية للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ودعا بعض أعضاء المعارضة بدورهم علنا إلى استخدام القوة للإطاحة بالنظام.

٤٥ - ولم تتمكن الأمم المتحدة من رصد استخدام خطاب الكراهية والتحريض في جميع أنحاء البلد بسبب تقييد عمليات مفوضية حقوق الإنسان ومحدودية القدرات المتاحة لمكتب المستشار الخاص، فتعذر بالتالي تقديم صورة كاملة عن نطاق خطاب الكراهية في البلد، أو وضع فرادى البيانات في سياقها الخاص.

دال - التطورات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

٤٦ - لقد كان للأزمة السياسية أثر سلبي على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في بوروندي. وتبين المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي انخفاضا في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخسائر كبيرة في الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتراجعا حادا في الاستثمارات العامة.

وزاد الدين العام بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٦. أما معدلات البطالة فتشهد ارتفاعا حادا، لا سيما في صفوف الشباب.

٤٧ - واستنادا إلى ميزانية الحكومة للسنة المالية ٢٠١٦، زاد الإنفاق على الأمن، بينما انخفضت الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والزراعة. وفي القطاع الصحي، ثمة نقص مزمن في الأدوية الأساسية. وفي عام ٢٠١٦، تقلصت ميزانيات التعليم والصحة والمياه/الصرف الصحي بنسبة ٣٠ في المائة و ٥٤ في المائة و ٧٢ في المائة على التوالي. وقامت الحكومة بتوسيع نطاق عملية تحصيل الإيرادات الوطنية والمحلية وتعجيلها، بوسائل منها فرض ضرائب ورسوم محلية وتطبيق سياسة اللامركزية في دفع الأجور للمدرّسين بحيث أصبحت تُصرف على المستوى المحلي.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٦، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية من ١,١ مليون شخص إلى ما لا يقل عن ٣ ملايين شخص (أو ما يعادل نسبة ٢٦ في المائة من مجموع السكان)؛ حيث تشكل النساء والأطفال والشباب الفئة الأكثر تضررا، وخاصة منهم المشردون. وتضاعف تقريبا عدد السكان المحتاجين للحماية، حيث زاد من ١,١ مليون إلى ١,٨ مليون شخص. وقد كان للأزمة الاجتماعية والسياسية أثر على سيادة القانون وإمكانية الوصول إلى خدمات الدعم الأساسية، مما يعرض الفئات الأشد ضعفا لمخاطر متعددة في مجال الحماية، بما في ذلك العنف الجنساني والانتهاكات والتجاوزات الأخرى.

٤٩ - وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أربع مرات - من ٧٣٠ ٠٠٠ شخص إلى ٣ ملايين شخص - بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، ونقص الأمطار الموسمية خلال الموسم الزراعي لعام ٢٠١٦، وانتشار الفقر المزمن، وضعف المحاصيل. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، بلغ عدد البوروندیين المصابين بالملاريا في عام ٢٠١٦ نحو ٨,٢ ملايين شخص (أي نسبة ٧٣ في المائة من مجموع السكان)، توفي منهم ٣ ٨٢٦ شخصا. ويقدر عدد المشردين داخليا بما عدده ١٧٠ ٠٠٠ شخص، في حين يبلغ عدد العائدين من تلقاء نفسهم حتى الآن في بعض المقاطعات المستهدفة حوالي ٣٧ ٠٠٠ شخص. وتضاعف المعدل الشهري لوصول اللاجئين في البلدان المجاورة في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مقارنة بالأشهر السابقة، وتأكد هذا الاتجاه المتزايد في الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٧. وحتى مطلع شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغ عدد البوروندیين الذي فروا من البلد منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ما مجموعه ٣٨٧ ٠٠٠ بوروندي.

٥٠ - واستفاد النداء الإنساني لبوروندي، الموجه عام ٢٠١٦ لتوفير ٦٢,٣ مليون دولار، من طفرة متأخرة في التمويل، حيث بلغت نسبة تغطية المبلغ المطلوب ٩٩ في المائة بحلول نهاية العام. غير أن جهود تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب تعثرت بسبب النهج التقييدي الذي تتبعه الحكومة في إصدار التأشيرات لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية، إضافة إلى الشرط الذي يقضي بأن تصاحب الوزارات الحكومية الرئيسية البعثات الميدانية اليومية واحتجاز أموال الجهات المانحة المخصصة للمنظمات غير الحكومية والمتعين صرفها عبر المصرف المركزي البوروندي.

أنشطة بناء السلام

٥١ - واصلت لجنة بناء السلام عملها للمساعدة في منع تفاقم الأزمة واستعادة الثقة بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين الرئيسيين. وفي هذا الصدد، أجرى رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للّجنة مناقشات سياساتية بشأن الأثر الاقتصادي للأزمة السياسية في بوروندي. وتضمنت هذه التفاعلات مناقشات مع السلطات الحكومية المسؤولة عن المالية والاقتصاد، وعقد إحاطات إعلامية مع مسؤولين من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والقطاع الخاص في بوروندي.

٥٢ - وعقب هذه المناقشات، قام رئيس التشكيلة، بالاشتراك مع المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة، بتنظيم مشاورات مع شركاء بوروندي المتعددي الأطراف، وهم البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة، وذلك في جنيف في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان الغرض من هذه المشاورات مقارنة تقييمات الشركاء على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وتبادل المعلومات بشأن استجاباتهم للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة؛ واستكشاف سبل التغلب عليها وتحديد أوجه التآزر الممكنة. وقد اتفقت لجنة بناء السلام مع الحكومة على مواصلة هذا التعاون مع الشركاء المتعددي الأطراف في عام ٢٠١٧.

٥٣ - وأتاح صندوق بناء السلام الموارد اللازمة لمكتب المستشار الخاص من أجل تمكينه من دعم جهود الحوار، بما في ذلك دعم الجهود التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا المعني لتيسير الحوار بين الأطراف البوروندية. وواصل أيضا توفير التمويل المباشر إلى الاتحاد الأفريقي دعما لنشر ٣٢ من أصل ١٠٠ من مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي، والمكلفين برصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في بوجومبورا وفي مناطق أخرى من البلد. وكانت هذه أول مرة يقدم فيها مثل هذا التمويل المباشر إلى الاتحاد الأفريقي. وقد تم ذلك

بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية، التي تقدم تمويلا مستمرا لمراقبي حقوق الإنسان. وواصل صندوق بناء السلام أيضا تشجيع الحوار والنهوض بقدرات حل النزاعات على الصعيد المحلي. وواصلت شبكة مكونة من أكثر من ٥٠٠ من النساء الوسيطات معالجة النزاعات المحلية حيث اجتمعت في إطارها نساء من مختلف الانتماءات السياسية؛ ويجري توفير فرص اجتماعية واقتصادية محددة الأهداف لشباب المناطق الحضرية من أجل تحسين التماسك الاجتماعي والأمن المجتمعي.

ثالثا – تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) والأنشطة التي اضطلع بها المستشار الخاص

٥٤ – في ٣٠ تموز/يوليه، أي في اليوم التالي لاتخاذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، قام نحو ١ ٠٠٠ شخص، منهم أعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية وأحزاب حليفة، بالاحتجاج على اتخاذ القرار أمام السفارتين الفرنسية والرواندية في بوجمبورا، وحثوا مجلس الأمن على إعادة النظر في قراره نشر عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة في بوروندي. وفي ٢ آب/أغسطس، أصدرت الحكومة بيانا ذكرت فيه أنها كانت قد وافقت في السابق على نشر عدد يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ من ضباط الشرطة غير المسلحين، إلا أن الوضع الحالي لم يعد يبرر هذا النشر، الذي قالت إنه سيكون أنجع لو أُجري في رواندا، حيث يجري تجنيد وتدريب أفراد المعارضة المسلحة. وفي بيان صحفي صادر في ١٥ آب/أغسطس، انتقد حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم بدوره قرار مجلس الأمن نشر شرطة الأمم المتحدة في بوروندي بوصفه انتهاكا لسيادة البلد.

٥٥ – وفي ١٨ آب/أغسطس، تلقيتُ رسالة من وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي البوروندي، ألان إيمي نياميتوي، يكرر فيها تأكيد رفض حكومته القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). وأشار الوزير إلى ادعاء مفاده أن مجلس الأمن لم يلتمس موافقة الحكومة على نشر عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة وأن هناك تغيرا إيجابيا في الحالة الراهنة، موضحا أنه لم تعد هناك حاجة إلى وجود أجنبي. وأكد أيضا التزام الحكومة المستمر بالحوار، ودعمها لنشر ٢٠٠ من مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، وضرورة الحصول على موافقة الحكومة قبل إجراء أي تعزيز إضافي لمكتب المستشار الخاص. وفي اليوم نفسه، أصدرت الجمعية الوطنية بيانا وأصدر مجلس الشيوخ قرارا كلاهما يرفض القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) على أساس أن قرار نشر ضباط الشرطة في بوروندي قد اتُّخذ دون موافقة الحكومة.

٥٦ - واستحال حتى الآن تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) نتيجة رفضه المستمر من جانب الحكومة. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا يطلب فيه إليّ إيفاد مستشاري الخاص للتنسيق مع حكومة بوروندي بشأن طرائق تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، وبخاصة فيما يتعلق بفقراته ٨ و ١٣ و ١٤ وفقا لممارسات الأمم المتحدة.

٥٧ - وخلال زيارته إلى البلد، حث مستشاري الخاص الحكومة على استئناف التعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ودعا أيضا الحكومة إلى الالتزام بتدابير بناء الثقة، ولا سيما الالتزام القاطع بالسعي إلى وضع حد للأزمة السياسية الراهنة من خلال حوار يشمل جميع الأطراف، والإفراج عن السجناء السياسيين الذين لم يستخدموا العنف ولم يدعوا إليه، وفتح الحيز السياسي أمام المعارضة والمجتمع المدني، والالتزام الثابت بعدم إدخال تغييرات غير توافقية على الدستور من شأنها أن تنتهك اتفاق أروشا.

٥٨ - ولدى عودته من بوروندي، قدم مستشاري الخاص إحاطة إلى مجلس الأمن في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن نتائج زيارته، مؤكدا الحاجة إلى اتفاق جديد بين الحكومة والمجتمع الدولي، مع انخراط الجانبين في جهد بناء من أجل تعزيز السلام والاستقرار، في احترام كامل لسيادة بوروندي. وأبلغ أيضا المجلس بأن محاوريه كانوا قد أبدوا انفتاحا على فكرة نشر ما يصل إلى ٥٠ من ضباط الشرطة غير المسلحين. بيد أنه عُلم لاحقا أن الحكومة لم تعد مستعدة للنظر في هذا الخيار وقررت رفض أي نشر لشرطة الأمم المتحدة، كيفما كان شكله.

٥٩ - ونتيجة لذلك، تظل العناصر الرئيسية للقرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) غير منفّذة، لا سيما زيادة القدرة على رصد حقوق الإنسان في البلد، ودعم الحوار بين الأطراف البوروندية، والإسراع بنفيذ إجراءات تعزيز مكتب المستشار الخاص، وإنشاء عنصر شرطة تابع للأمم المتحدة في بوروندي وضمان نشره التدريجي.

ألف - رصد حالة حقوق الإنسان

٦٠ - حث مجلس الأمن في الفقرة ٤ من قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦) حكومةَ بوروندي على مواصلة التعاون الكامل مع مفوضية حقوق الإنسان، وطلب إلى الأمين العام أن يقوم، جنبا إلى جنب مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، باتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز القدرة على رصد حقوق الإنسان من أجل رصد الحالة في بوروندي. بيد أن قدرة المفوضية على الرصد والإبلاغ تقلصت بفعل قرار الحكومة تعليق تعاونها، مما أثر في قدرة منظومة الأمم المتحدة بأسرها على الإلمام بالحالة السائدة هناك. ونتيجة لذلك، اضطرت المفوضية إلى

وقف تعاونها التقني مع السلطات البوروندية وأصبح يتعين عليها الاعتماد جزئيا على المعلومات الواردة من أطراف ثالثة لإعداد تقاريرها. ولئن كانت المفوضية تعتبر تلك المصادر موثوقة، فإنها لا تستطيع التحقق من صحة المعلومات بشكل مستقل.

٦١ - وطلبت الحكومة إلى المفوضية الدخول في مفاوضات من أجل تعديل مذكرة التفاهم، المعمول بها منذ عام ١٩٩٥، بشأن ولاية المفوضية في بوروندي ونطاق وجودها ومدته.

باء - نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي

٦٢ - حتى شباط/فبراير ٢٠١٧، لم يتجاوز عدد مراقبي حقوق الإنسان التابعين للاتحاد الأفريقي الموفدين إلى بوروندي ٤٥ مراقبا، منهم ٣٢ ممولين من خلال التمويل التحفيزي المقدم من صندوق بناء السلام. وتم نشر ٢٣ من الخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، لم يكن يوجد منهم في البلد في وقت إعداد هذا التقرير سوى ١٠ خبراء بسبب عملية تناوب مقررة. وعلى الرغم من إجراء مفاوضات على مدى عدة أشهر، لم توقع الحكومة بعد مذكرة تفاهم تتضمن توجيهات بشأن نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي في بوروندي.

٦٣ - وفي هذا الصدد، قُدمت إلى مجلس الأمن في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ المقترحات المتعلقة بدعم الأمم المتحدة لنشر المراقبين التابعين للاتحاد الأفريقي، والتي طُلب تقديمها في الفقرة ١١ من القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، وذلك عقب مشاورات مكثفة مع الاتحاد الأفريقي. وتضمنت هذه المقترحات مجموعة محددة الأهداف من الدعم التشغيلي للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك توفير مباني للمكاتب، وما يتصل بذلك من خدمات إدارة المرافق، والنقل، والوقود، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات الطبية وخدمات الإجلاء الطبي ومعدات الحماية الشخصية، في إطار مبدأ أساسي محدد يقوم على التكافؤ في الدعم المقدم لكل من أفراد الأمم المتحدة وأفراد الاتحاد الأفريقي. وفي انتظار أي قرار آخر لمجلس الأمن، تواصل الأمم المتحدة العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي.

جيم - دعم الحوار بين الأطراف البوروندية

٦٤ - لقد عمل مستشاري الخاص وفريقه عن كثب مع فريق التيسير التابع لجماعة شرق أفريقيا في مناسبات عديدة وشاركا في أنشطة التيسير بناء على الطلب. وخلال الأسبوع الذي بدأ في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، سافر فريق المستشار الخاص إلى أروشا وانكبّ إلى جانب فريق الاتحاد الأفريقي وفريق التيسير التابع لجماعة شرق أفريقيا على الأعمال التحضيرية لجولة أخرى من المشاورات مع أصحاب المصلحة البوروندين. وعملت هذه

الأفرقة معا على تحديد هيكل جلسة المفاوضات وجدول أعمالها وقائمة المشاركين فيها. واتفقت الأفرقة الثلاثة على تشكيل ”فريق عامل تقني مشترك“ لدعم عملية الحوار، وهي بصدد وضع الصيغة النهائية لاختصاصاته من أجل إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات التعاون والدعم. ويشكل هذا التطور تقدما ملحوظا في التعاون بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

دال – تعزيز مكتب المستشار الخاص

٦٥ – طلب مجلس الأمن في قراره ٢٣٠٣ (٢٠١٦) إلى الأمين العام الإسراع بتنفيذ تعزيز مكتب المستشار الخاص، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢٢٧٩ (٢٠١٦) والفقرة ٧ من قرار المجلس ٢٢٤٨ (٢٠١٥)، عن طريق زيادة عدد الموظفين السياسيين في بوروندي بنسبة كبيرة وذلك من أجل: (أ) التعامل مع جميع الجهات المعنية بالأزمة، بما في ذلك الحكومة والمعارضة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والزعماء الدينيون وغيرهم؛ و (ب) تقديم الدعم الفني للحوار بين الأطراف البوروندية؛ و (ج) العمل مع جميع الأطراف البوروندية من أجل وضع تدابير لبناء الثقة من أجل تحسين حقوق الإنسان والحالة الأمنية، وتهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي. ونص مجلس الأمن أيضا على متطلبات إضافية في مجال الإبلاغ. بيد أن القدرات المتاحة لمكتب المستشار الخاص غير كافية، بناء على المستويات الحالية لملاك موظفيه، للاضطلاع بهذه المهام المقررة والقيام بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالحالة في البلد، وليست له أي قدرات تمكنه من القيام بهذه المهام خارج العاصمة بوجمبورا.

٦٦ – وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبعد مناقشات مستفيضة دارت في إطار اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفقرات ٢٤ إلى ٢٩ من الجزء التاسع عشر من قرارها ٧١/٢٧٢، إبقاء ميزانية المكتب عند المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٦ وعدم الإذن بإنشاء أي وظائف أو برصد أي موارد إضافية، وهو ما حال فعليا دون تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٧٩ (٢٠١٦) و ٢٣٠٣ (٢٠١٦) في هذا الصدد.

٦٧ – ومكتب المستشار الخاص ومفوضية حقوق الإنسان ليسا بالهيئتين الوحيدتين اللتين تعانيان من القيود التي تفرضها الحكومة. فقد تضرر بعض أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري من قرار الحكومة اشتراط توجيه إخطار قبل عشرة أيام من موعد أي سفر داخل البلد. وحدثت تأخيرات في تجهيز التأشيرات، كما تعرض بعض الموظفين المحليين للترهيب، بما في ذلك حالات من الاعتقال التعسفي.

هاء – نشر الشرطة

٦٨ – بناء على التكليف الصادر عن مجلس الأمن، شرعت الأمانة العامة في التخطيط والإعداد لنشر عدد يصل إلى ٢٢٨ من فرادى ضباط الشرطة وفقا لأحكام القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦). ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمها مستشاري الخاص إلى مجلس الأمن، لم يُحرز أي تقدم في نشر عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة. وجدير بالذكر أنه في ٢٣ آب/أغسطس، وجهت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى حكومة بوروندي فيما يتعلق بإرسال بعثة للتقييم التقني، وفقا للإجراءات الموحدة المتبعة في الأمم المتحدة، في إطار التحضير لعملية النشر الجديدة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أبلغت الحكومةُ الأمانةَ العامة في مذكرة شفوية عدم موافقتها على إيفاد تلك البعثة. وفي حال صدور موافقة من الحكومة، فإن إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة تقف على أهبة الاستعداد لنشر عنصر الشرطة في غضون ١٥ يوما، بغية ضمان القدرة التشغيلية الأولية في الميدان.

واو – التخطيط للطوارئ

٦٩ – في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام إلى مجلس الأمن خطة طوارئ لنشر الأفراد النظاميين في بوروندي. وتتوخى هذه الخطة نشر قوة قسرية مجهزة تجهيزا جيدا يتم تشكيلها باستخدام القدرات المتاحة داخل الأمم المتحدة، من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بصورة منهجية وواسعة النطاق، والتي قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية، رهنا بإذن من مجلس الأمن وموافقة البلد المضيف واتفاق البلدان المساهمة بقوات. ويجري تحديث هذه الخطة على أساس منتظم. ومع ذلك، من المهم الاعتراف بأن الأمم المتحدة غير مهيأة للنهوض بعملية لإنفاذ السلام من النوع الذي قد يلزم النهوض به في حالة ارتكاب فظائع جماعية في بوروندي. ومن ثم يظل تحديد بلد أو تحالف من الجهات الراغبة في ذلك للاضطلاع بعملية من هذا القبيل مسألةً ذات أولوية.

رابعا – ملاحظات وتوصيات

٧٠ – أدت الأزمة الدائرة منذ اندلاعها إلى تقويض القيم الأساسية لاتفاق أروشا، المتمثلة في العدالة وسيادة القانون والديمقراطية والحكم الرشيد والتعددية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد والوحدة والتضامن والمساواة بين المرأة والرجل والتفاهم والتسامح بين مختلف المكونات السياسية والإثنية للشعب البوروندي.

٧١ - وإقرار تعديلات دستورية من شأنها أن تنقض أحكام اتفاق أروشا، في ظل الظروف الحالية، خطوة تنطوي على خطر انزلاق البلد مرة أخرى إلى براثن النزاع المسلح، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات لا يمكن التنبؤ بها على المنطقة. ويساورني قلق بالغ إزاء البيان الذي صدر مؤخرا عن الرئيس والذي يشير إلى إمكانية سعيه للحصول على فترة ولاية رابعة، وهو ما سيتطلب تعديل الدستور. ولئن كان للبوروندييين الحق السيادي في تعديل دستورهم وفقا للقوانين الخاصة بهم، فقد كان قرار الرئيس نكورونزيزا السعي للحصول على ولاية ثالثة هو السبب وراء نشوء أخطر أزمة يواجهها البلد منذ خروجه من حرب أهلية دامية قبل أكثر من عقد. ولم تتعاف بوروندي بعد من الأزمة الانتخابية لعام ٢٠١٥ وما زالت تواجه تحديات متعددة الجوانب، بما في ذلك استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان والتدهور الاقتصادي والتشريد الجماعي للسكان. وأي محاولة من جانب الرئيس لالتماس ولاية رابعة في ظل الظروف الراهنة ستنطوي على احتمال تصعيد الأزمة وتقويض الجهود الجماعية لإيجاد حل مستدام للأزمة التي يشهدها البلد.

٧٢ - وتتحمل القيادة السياسية في بوروندي الالتزام الأخلاقي والمسؤولية السياسية لبذل كل جهد ممكن من أجل إعادة البلد إلى مسار السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكون الأزمة التي تشهدها بوروندي لم تتطور حتى الآن إلى نزاع مسلح شامل ليس مؤشرا على أن البلد قد أصبح في مأمن من الأسوأ. بل على العكس من ذلك، لا تزال العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى التصعيد والعنف قائمةً. وإنني أحثّ جميع أصحاب المصلحة البوروندييين على وضع مصالح بلدهم فوق مصالحهم الخاصة والالتزام بالدخول، بحسن نية ودون شروط مسبقة، في حوار حقيقي يجمع الأطراف كافة ويحظى بالمصداقية تحت قيادة جماعة شرق أفريقيا وعلى أساس احترام اتفاق أروشا. فهذا هو السبيل الوحيد لتجاوز الخلافات السياسية بالطرق السلمية وإيجاد حل دائم للأزمة. وأود أن أؤكد مجددا دعم الأمم المتحدة الكامل لجهود السلام في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تواصل منظومة الأمم المتحدة تعبئة الموارد والخبرات الكافية لدعم مساعي الوساطة بقيادة الجماعة.

٧٣ - وما فتئت الأمم المتحدة تسعى إلى استخدام مساعيها الحميدة للعمل مع الحكومة وسائر أصحاب المصلحة بطريقة بناءة، بهدف المساعدة على فتح الحيز السياسي. وخلال الزيارة التي قام بها سلفي إلى بوروندي في شباط/فبراير ٢٠١٦، أعرب الرئيس نكورونزيزا عن التزامه باتخاذ عدد من تدابير بناء الثقة، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين الذين لم يسبق لهم استخدام العنف أو الدعوة إليه، ورفع الحظر المفروض على وسائط الإعلام المستقلة وعلى نشاط المنظمات غير الحكومية. ولكن يتعين القيام بأكثر من ذلك. فمن

الأهمية بمكان أن تفي الحكومة بجميع التزاماتها. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري رفع القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإعلامية لتمكينها من العمل بحرية والمشاركة في العملية السياسية، والتشجيع على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير الكاملة واستقلال وسائط الإعلام.

٧٤ - وواصل مستشاري الخاص وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة هذه الجهود وشجعوا الحكومة غير ما مرة على متابعة تنفيذ هذه الالتزامات. وعلى الرغم من هذه الجهود، أخفقت الحكومة في نهاية المطاف في اتخاذ الخطوات اللازمة لفتح الحيز السياسي والسماح بتهيئة مناخ يفضي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

٧٥ - وأدى تقليص أوجه التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فرض قيود على العمليات في جميع أنحاء البلد، إلى زيادة تقويض الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. وعلى وجه الخصوص، يشكل تعليق التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من آليات حقوق الإنسان مصدر قلق بالغ. وإنني أحث الحكومة على تجديد شراكتها مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان ومكتب المستشار الخاص. وأدعو أيضا الحكومة إلى توقيع اتفاق مركز البعثة مع الأمم المتحدة، على نحو يتيح لمكتب المستشار الخاص أداء مهامه بحرية.

٧٦ - وألاحظ أن الحكومة لم توقع بعدُ مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن نشر مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي والأنشطة المسندة إليهم. وأحث الحكومة على التوقيع دونما تأخير على مذكرة التفاهم هذه، التي ستمكن مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي من العمل في البلد بشكل كامل للوفاء بالمسؤوليات المنوطة بهم. وأدعو الدول الأعضاء إلى دعم نشر هؤلاء المراقبين والخبراء، بسبل منها النظر في المقترحات المقدمة إلى مجلس الأمن في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي دعما لعملية الحوار التي تيسّرها جماعة شرق أفريقيا.

٧٧ - ويزداد تردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في البلد. ومن الأهمية بمكان أن تحترم الحكومة الحيز الإنساني من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وأود أن أثني على المنطقة لما تبديه من سخاء ولاستقبالها أعدادا كبيرة من اللاجئين، وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة تقديم الدعم المطلوب. وقد كثّفت الجهات الفاعلة الإنسانية جهودها في هذا الصدد.

٧٨ - ولا ينبغي الاستهانة بما ينطوي عليه احتمال تدهور الوضع من خطر على البلد، وربما على المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وأنا مقتنع بأنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى معالجة الأزمة. فعدم التصرف الآن بشكل حاسم من خلال حوار يشمل جميع الأطراف لن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة السكان وقد يتسبب في نسف إنجازات تحققت على مدى أكثر من عقد من العمل في مجال بناء السلام. وينبغي للمنطقة والمجتمع الدولي أن يساندا بكامل ثقلهما السياسي عملية الحوار التي تيسّرها جماعة شرق أفريقيا للحيلولة دون وضع يمكن أن يؤدي إلى تفشي العنف على نحو قد تمتدّ انعكاساته إلى البلدان المجاورة.

٧٩ - وفي ضوء الادعاءات التي تفيد استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، يجب اتخاذ تدابير عاجلة لضمان المساءلة ومنع الإفلات من العقاب. وأدعو السلطات الوطنية إلى التعاون الكامل مع لجنة التحقيق التي صدر لها تكليف من مجلس حقوق الإنسان ومساءلة جميع مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

٨٠ - وتعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع بوروندي منذ أكثر من عقدين، وأنا على ثقة بأننا سنواصل تعاوننا البنّاء مع حكومة بوروندي وشعبها. وسيتوقف المسار الذي ستتبعه بوروندي على مدى التزام البوروندیين أنفسهم. ويجب أن يعمل البوروندیون معاً، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل بناء مستقبل أقوى وأكثر استقرارا للبلد.

٨١ - وأخيرا، أود أن أشكر مستشاري الخاص وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة في بوروندي على جهودهم المتواصلة دعما للسلام والاستقرار في بوروندي. وأدعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي على مواصلة انخراطهما ودعم جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين سعيا لتحقيق سلام دائم في البلد.